الأمم المتحدة

E/CN.5/2015/7

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
28 November 2014
Arabic
Original: English

لجنة التنمية الاجتماعية
الدورة الثالثة والخمسون
٤-١٣ شباط/فبراير ٢٠١٥
البند ٤ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*
المسائل البرنامجية ومسائل أخرى: معهد الأمم المتحدة للبحوث التنمية الاجتماعية

تقرير مجلس معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الثالثة والخمسين تقرير مجلس معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية بشأن عمل المعهد خلال السنتين ٢٠١٣ و ٢٠١٤.

* E/CN.5/2015/1.

241214 231214 14-65770 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير مجلس معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية بشأن عمل المعهد خلال السنتين ٢٠١٣ و ٢٠١٤

موجز

يغطي هذا التقرير أنشطة معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية في السنتين ٢٠١٣ و ٢٠١٤. ويبرز التقرير الإنجازات البرنامجية خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير والوضع المؤسسي والمالي الراهن. ففي سنة ٢٠١٣ احتفل المعهد بذكراه السنوية الخمسين، محتفيا بخمسة عقود كان المعهد خلالها في صدارة الجهود البحثية لكفالة بقاء المسائل الاجتماعية بارزة ضمن الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة.

وتمثل فترة السنتين ٢٠١٣-٢٠١٤ النصف الثاني من البرنامج البحثي للمعهد للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤ بشأن التنمية الاجتماعية في سياق تكتنفه الأزمات ويلفّه الغموض. وقد أُجريت البحوث في إطار ثلاثة مجالات برنامجية، هي: السياسة الاجتماعية للتنمية الشاملة للجميع؛ والشؤون الجنسانية؛ والأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة. وفي ذلك الإطار تعاطى عمل المعهد مع الشواغل الممتدة على نطاق المنظومة بشأن أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك الحد من الفقر واللامساواة، وتوفير الحماية الاجتماعية، وتمكين المرأة وتقوية الدوافع الاجتماعية للاستدامة.

وقد تركّزت البحوث الرئيسية التي أُجريت خلال فترة السنتين ٢٠١٣-٢٠١٤ المشمولة بهذا التقرير على كيفية مضيّ البلدان قُدما نحو سياسة اجتماعية شاملة تضم الحماية الصحية والاجتماعية؛ وحشد الموارد المحلية لتمويل التنمية الاجتماعية؛ وكيفية حدوث تغيُّر في السياسات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين؛ وإمكانات وحدود الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كسبيل نحو تنمية شاملة للجميع ومستدامة.

وقد أسهمت بحوث المعهد إسهاما مباشرا في عمل لجنة التنمية الاجتماعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما يتعلق بالمواضيع المذكورة آنفا. كما أن مجموع البحوث التي أُجريت بالفعل يوفّر قاعدة معرفيّة يُسترشد بها في موضوع اللجنة ذي الأولوية لفترة السنتين ٢٠١٥-٢٠١٦، ألا وهو: إعادة النظر في التنمية الاجتماعية وتعزيزها في العالم المعاصر.

كما أن نتائج البحوث التي يجريها المعهد تنتفع بها على نطاق واسع الهيئات والمنظمات في منظومة الأمم المتحدة، والدول الأعضاء، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية. ويقوم الباحثون بانتظام بإسداء المشورة أو تقديم إحاطات أو عروض لهذه

الفئات، متقاسمين المعارف مع راسمي السياسات وغيرهم من المعنيين، وتنظيم المناقشات، والتأثير في بدائل الفكر والسياسة فيما يتعلق بمسائل التنمية.

وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، واصل المعهد ما يبذله من جهود لتعزيز العملية المؤسسية المتعلقة بالاتصالات والتوعية والإدارة القائمة على النتائج والتأثير. وقد أجرى المانحون الرئيسيون للمعهد تقييما خلال هذه الفترة أقر بتحقيق إنجازات مهمة في تلك المجالات، بما في ذلك تعزيز الاهتمام بالمعهد، وتحقيق قيمة ممتازة مقابل المال واتساع نطاق تأثير العمل الذي يقوم به المعهد.

ويُموَّل المعهد كليّة من التبرعات، ويعتمد على دعم الدول الأعضاء لضمان أداء ولايته الجوهرية ووظائفه المتعلقة بدعم منظومة الأمم المتحدة. وقد ظلت ظروف التمويل صعبة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، مع قدر كبير من الغموض بشأن الاستقرار المالي للمعهد وقدرته على البقاء إلى غاية فترة السنتين ٢٠١٥-٢٠١٦. ويعرب المعهد عن امتنانه لجميع مموّليه، وبخاصة أولئك الذين يقدّمون له دعما مؤسسيّا، وهم السويد وسويسرا وفنلندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (حتى عام ٢٠١٣) - والذي بدونه ما كان يمكن لأنشطة المعهد أن تتحقق.

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة: ٥٠ سنة من البحث لتحقيق تغيير اجتماعي ٤

ثانيا – برنامج البحوث: التنمية الاجتماعية في عالم يعوزه اليقين ٦

ألف – السياسة الاجتماعية للتنمية الشاملة للجميع ٦

بـــاء – الشؤون الجنسانية ١١

جيم – الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة ١٤

ثالثا – بحوث للتغيير الاجتماعي: من الأفكار إلى الآثار ١٦

ألف – الاتصالات والتوعية والتأثير ١٧

بـــاء – المشاركة في مجال السياسات والتأثير ١٨

جيم – أنشطة الذكرى السنوية الخمسين ١٩

رابعا – مسائل مؤسسية ٢٠

ألف – الإدارة والموظفون ٢٠

بـــاء – الحوكمة والمجلس ٢١

جيم – تقييم مستقل للمعهد للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ ..... ٢١

دال – التقرير المالي ٢٢

هـــاء – المشاورات عن مستقبل المعهد ٢٤

المرفق ٢٥

أولا - مقدمة: ٥٠ سنة من البحث لتحقيق تغيير اجتماعي

١ - يغطي هذا التقرير أنشطة معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية في السنتين ٢٠١٣ و ٢٠١٤. وهو مقدّم إلى لجنة التنمية الاجتماعية وفقا للشروط المبيّنة في نشرة الأمين العام ST/SGB/126 المؤرخة ١ آب/أغسطس ١٩٦٣، التي تشترط قيام مجلس المعهد بجملة أمور منها تقديم ”تقرير مرحلي بشأن عمل المعهد“ بانتظام إلى اللجنة.

٢ - وفي سنة ٢٠١٣ احتفل المعهد بذكراه السنوية الخمسين. وعلى مدى خمسة عقود ظل المعهد في صدارة الجهود المبذولة لضمان بقاء المسائل الاجتماعية بارزة ضمن أنشطة الأمم المتحدة الإنمائية. وقد أنشئ المعهد في عام ١٩٦٣ كحيّز مستقل داخل منظومة الأمم المتحدة له ولاية إجراء بحوث تتعلق بسياسات تعنى بالأبعاد الاجتماعية للتنمية. ولا يزال المعهد هو المؤسسة الوحيدة في منظومة الأمم المتحدة المكرّسة للبحث في المسائل الاجتماعية المهملة على نطاق واسع في السياسات والممارسات الإنمائية.

٣ - والمعهد بوصفه مؤسسة تعمل في إطار منظومة الأمم المتحدة وتشتهر بامتياز البحوث، يستخدم قدرته على الحشد على الصعيد العالمي للانتفاع إلى أقصى حدّ ممكن بشبكة دولية من الأكاديميين وراسمي السياسات والممارسين، مجمّعة بذلك قاعدة معرفية متنوعة ومتيحة تعدد الأفكار بما ينير الطريق أمام منظومة الأمم المتحدة فيما تقوم به من عمل فيما يتعلق بالمسائل الاجتماعية.

٤ - ويعمل المعهد وفقا لخطة بحثية خمسيّة تتحدّد من خلال عملية تشاورية تشارك فيها مجموعة واسعة من الجهات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، والدول الأعضاء، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني، ويقرها مجلس المعهد. ويجري سنويا إعداد خطة عمل تراعي الشواغل والمواضيع ذات الأولوية لمنظومة الأمم المتحدة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة التنمية الاجتماعية.

٥ - ويموّل المعهد كلية من التبرعات وينظّم عمله مجلس مستقل، مما يوفّر له الاستقلالية لإنتاج بحوث عالية الجودة بمنأى عن مصالح الوكالات والمصالح السياسية. كما يوفّر المعهد حيّزا محايدا ضمن منظومة الأمم المتحدة لمناقشة مسائل تتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية كثيرا ما تكون حسّاسة أو مثيرة للنزاع.

٦ - ويعتمد المعهد على الدعم المالي الذي تقدّمه الدول الأعضاء لكفالة تأديته لولايته الجوهرية ووظائفه المتعلقة بدعم منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء.

ثانيا – برنامج البحوث: التنمية الاجتماعية في عالم يعوزه اليقين

٧ – تغطّي الفترة المشمولة بهذا التقرير السنتين الأخيرتين من الخطة البحثية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤ بشأن ”التنمية الاجتماعية في عالم يعوزه اليقين“. وقد وُضعت الخطة في وقت كان الاقتصاد العالمي يعاني من أزمة، وهي تستجيب للحاجة إلى النظر في الأسباب الهيكلية والعواقب الاجتماعية للأزمة؛ وتحديد الترتيبات السياسية والمؤسسيّة التي يمكن أن تعزز حدوث تغيير اجتماعي إيجابي وتثمر نتائج يفيد منها الجميع تتمثل في رعاية محسّنة؛ وتتيح بدائل سياساتية مستدامة وعادلة وشاملة للجميع. وخلال هذه الفترة كانت البحوث تُجرى في إطار ثلاثة برامج، هي: السياسة الاجتماعية للتنمية الشاملة للجميع؛ وشؤون الجنسين؛ والأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة.

٨ – وتتعلّق الأنشطة التي بُذلت خلال عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ تعلّقا مباشرا بشواغل على نطاق المنظومة، بما فيها خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، والحدّ من الفقر، وعدم المساواة، والحماية الاجتماعية، وتمكين المرأة والدوافع الاجتماعية للاستدامة. وقد أسهمت بحوث المعهد في إنارة الطريق أمام عمل لجنة التنمية الاجتماعية بشأن المواضيع ذات الأولوية، وتوفير قاعدة معرفيّة لموضوع اللجنة ذي الأولوية الحالي، ألا وهو إعادة النظر في التنمية الاجتماعية وتعزيزها في العالم المعاصر.

ألف – السياسة الاجتماعية للتنمية الشاملة للجميع

٩ – إن شواغل الأمم المتحدة فيما يتعلق بتحقيق نتائج أشمل فيما يتّصل بالتنمية، قد عبر عنها عدد من قرارات الجمعية العامة تتناول التغطية الصحية للجميع، وتوصية منظمة العمل الدولية رقم ٢٠٢ بشأن الحد الأدنى للحماية الاجتماعية، والأهداف المقترحة للتنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، تابع المعهد خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير إجراء بحوث بشأن تعميق تحليل السياسات والترتيبات المؤسسية، وبشأن آليات التمويل، بغية دعم التنمية الشاملة للجميع في سياقات متنوعة.

١٠ – وبحوث المعهد المتعلقة بالسياسة الاجتماعية هي الأساس الذي تقوم عليه الأنشطة العادية للتدريب وبناء القدرات، والتواصل مع راسمي السياسات. إذ يرتكز عليها، على سبيل المثال، برنامج التدريب السنوي المعني بالسياسة الاجتماعية لصالح مخططي التنمية، الذي يقوم بتنظيمه المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، لصالح المسؤولين الحكوميين الأفارقة العاملين في وزارات معنية بالتخطيط والاقتصاد والشؤون الاجتماعية والشؤون الخارجية.

١١ - كما واصل المعهد التعاون مع الوكالة الكورية للتعاون الدولي لمساعدة الوكالة على فهم أسباب دعم أو عدم دعم السياسات الاجتماعية لعمليات التنمية والنمو الشامل في كوريا، وفي ضوء هذا يستنير موظفو الوكالة الميدانيون في عملهم، ثم إن هذا يمثل موردا رئيسيا لمؤتمر سول الدولي الخامس للمساعدة الإنمائية الرسمية (الذي كان المعهد شريكا في تنظيمه)، وأعمال التحضير التي قامت بها حكومة جمهورية كوريا للمنتدى الرفيع المستوى الرابع بشأن فعالية المعونة الذي عُقد في بوسان. وقد نُشرت نتائج البحوث في مجلدات منقّحة بالإنكليزية والكورية في عام ٢٠١٤.

١ - نحو ضمان اجتماعي شامل في الاقتصادات الناشئة

١٢ - في عام ٢٠١٢، وبتمويل من البرازيل، بدأ المعهد بحث التحديات التي تواجهها ثمانية اقتصادات ناشئة تسعى جاهدة إلى توفير ضمان اجتماعي شامل، مع التركيز بوجه خاص على التغطية الصحية وتأمين الدخل، كما يتناول الاستجابات المبتكرة في مجال السياسات العامة.

١٣ - وقد نشأت عن البحوث التي أجراها المعهد عن الأوضاع في كل من الاتحاد الروسي وإكوادور وإندونيسيا والبرازيل وتايلند وجنوب أفريقيا والصين وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، والهند، أدلة من واقع التجربة على السبل المختلفة التي يمكن أن تؤدي إلى توسيع نطاق التغطية الصحية والحماية الاجتماعية في سياقات التنمية.

١٤ - وقد بيّنت نتائج البحوث الدوافع السياسية والمؤسسية المتنوعة والعقبات التي تحول دون التقدّم نحو الشمولية ودون التغلب على تجزؤ التحويلات الاجتماعية وتقديم الخدمات. وسوف يتيح المشروع دروسا في السياسات العامة للبلدان المنخفضة الدخل التي تتطلع إلى المضي نحو ضمان اجتماعي شامل، مع الاهتمام في الوقت نفسه بالسياقات والمؤسسات المحلية.

١٥ - وفي عام ٢٠١٤، أجرى المعهد بحوثا قطرية، ونُشرت أولى النواتج على الإنترنت كورقات بحثية. ومن المقرر أن يصدر مجلد منقح، وموجز للسياسة العامة لعام ٢٠١٥.

١٦ - وقد تم الاسترشاد بهذه البحوث فيما قام به المعهد من أعمال بناء على طلب من وكالات وهيئات منظومة الأمم المتحدة الأخرى ومن بعض الحكومات، بما في ذلك إعداد تقرير للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بشأن تعزيز الحماية الاجتماعية، التي تجمع بين خبيرات إندونيسيا وتايلند والصين والفلبين وفييت نام والهند فيما يتعلق بالابتكارات، في تصميم وتنفيذ برامج الحماية الاجتماعية ويتضمن التقرير تحليلا متعمقا للتحديات الرئيسية الثلاثة التي تواجه توسيع نطاق التغطية في البلدان النامية، ألا وهي: إمكانية حصول العاملين في القطاع غير الرسمي وأفراد أسرهم على الحماية والخدمات

الاجتماعية؛ وزيادة التحويلات النقدية استجابة للتغلب على الفقر؛ وإدماج العمال المهاجرين في نظم الحماية الاجتماعية.

١٧ - ودعا مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الصين أيضا المعهد إلى الإسهام في إجراء دراسة، ووضع استراتيجيات لتعزيز قيام نظام متكامل ومنسق وعادل للرعاية الاجتماعية في الصين، بهدف تقديم توصيات إلى حكومة الصين. وركّزت مساهمة المعهد في هذا الصدد على بحث الكيفية التي تمكنت بها بعض بلدان شرق آسيا، مثل جمهورية كوريا واليابان، من التغلب على تجزؤ نظم الرعاية الاجتماعية بها (المساعدات الاجتماعية، والخدمات الاجتماعية، والصحة، والتعليم، والمعاشات التقاعدية الأساسية)، والدروس التي يمكن أن تستفيدها الصين من تجارب هذه البلدان.

٢ - الاتجاهات الجديدة في السياسات الاجتماعية: البدائل المتاحة من بلدان الجنوب ولها

١٨ - في إطار توسيع نطاق البحوث المبيّنة أعلاه، يتناول مشروع جديد أُطلق في عام ٢٠١٤، نشأة الابتكارات التي ظهرت مؤخرا في ميدان السياسات الاجتماعية في بلدان الجنوب وطبيعة هذه الابتكارات وفعاليتها. ورغم استمرار التقلبات الاقتصادية والأزمات الاجتماعية في أنحاء كثيرة من العالم، حدثت تغيرات هامة، لا سيما في بعض الاقتصادات الناشئة والنامية، من حيث طبيعة ونطاق السياسات الاجتماعية والاقتصادية الرامية إلى تحقيق نتائج أكثر شمولا وإنصافا.

١٩ - وتسعى البحوث في هذا الصدد إلى فهم الكيفية التي تتصدى بها البلدان للمخاطر والتحديات الجديدة، بما في ذلك الصدمات الاقتصادية والأزمات البيئية وشيخوخة السكان. وسوف يقيّم المشروع إن كانت قد ظهرت نُهُج جديدة لتوفير الرعاية والضمان الاجتماعي تتناسب على نحو أفضل مع المخاطر التي تواجه البلدان النامية في العالم المعاصر.

٢٠ - وجمعت حلقة عمل أولية، عقدت في نيسان/أبريل ٢٠١٤، ٢٥ خبيرا من أجل تحديد المواضيع الرئيسية، والنُهُج النظرية والمنهجية للبحث. علما بأن الورقات الموجزة، التي أُعدت من أجل حلقة العمل، متاحة على الموقع الشبكي للمعهد. وفي أعقاب دعوة عالمية للتعبير عن الاهتمام بالمشروع، حدد المعهد الباحثين المشاركين الذين يمكنهم إجراء ١٥ دراسة قطرية في عام ٢٠١٥.

٣ - سياسة حشد الموارد المحلية من أجل التنمية الاجتماعية

٢١ - يحتاج توسيع نطاق السياسات الاجتماعية إلى موارد. ففي بيئة مالية محدودة الموارد، من المهم الاستفسار عن إمكانيات تحقيق إيرادات، وضمان استخدامها لأغراض التنمية. فهذا شاغل بالغ الأهمية في سياق مناقشات الأمم المتحدة بشأن تمويل التنمية والتصدي للتحديات التي تواجه تمويل خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥. وقد قام المعهد، بدعم من السويد منذ عام ٢٠١٢، بدراسة العوامل السياسية والمؤسسية التي تحدد كيفية حشد الموارد المحلية في البلدان المنخفضة الدخل وبلدان الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط، ومعرفة العوامل التي تحدد إن كانت هذه الموارد مخصصة للأغراض الإنمائية.

٢٢ - ويتناول المشروع، من خلال بحوث تُجرى في كل من أوغندا وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وزمبابوي ونيكاراغوا، العمليات والآليات التي تربط السياسة بحشد الموارد وطلبات توفير الخدمات الاجتماعية. وينظر المشروع في التغيرات التي طرأت على العلاقات بين الدولة والمواطن وبين المانح والمتلقي والتي هي مرتبطة بحشد الموارد وتخصيصها؛ والإصلاحات الإدارية التي يمكن أن تؤدي إلى تحقيق إيرادات مستدامة وتحسين تقديم الخدمات. وقد تناول عدد من ورقات البحث التي صدرت عن الموضوع أدوات التمويل المختلفة وأنواع الموارد، مثل الضرائب، والمعونات، والإيرادات المتأتية من الموارد المعدنية.

٢٣ - ويهدف المشروع إلى الإسهام في المناقشات العالمية حول كيفية سد فجوات التمويل من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية العالمية الرئيسية والبرامج الاجتماعية في البلدان الفقيرة؛ وتعزيز السيطرة الوطنية على برامج التنمية والحيز السياساتي؛ وتحسين فهم السياسة المتعلقة بالإيرادات واتفاقات الإنفاق الاجتماعي؛ وتعزيز المساءلة الفعالة للحكومات من جانب المواطنين.

٤ - حشد الإيرادات المتأتية من الصناعات الاستخراجية: حماية وتعزيز حقوق الأطفال ورفاههم في السياقات الغنية بالموارد

٢٤ - استنادا إلى بحث أجراه المعهد في وقت سابق بشأن تمويل السياسات الاجتماعية في البلدان الغنية بالمعادن، طلب المكتب الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لشرق آسيا والمحيط الهادئ إلى المعهد التعاون في مشروع يهدف إلى بحث حقوق الأطفال ورفاههم في البلدان ذات الصناعات الاستخراجية الكبيرة.

٢٥ - وأجري خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، بحث في كل من بابوا غينيا الجديدة والفلبين ومنغوليا بشأن موضوعين هما: الصناعات الاستخراجية وتمويل التنمية الاجتماعية الشاملة للأطفال؛ والاقتصاد السياسي لإدارة الموارد المعدنية وحقوق الطفل. وتناول البحث،

بالتعاون مع مكاتب اليونيسيف القطرية، الآليات المالية العامة والسياسات الاقتصادية والاجتماعية والظروف السياسية المواتية لتحقيق تنمية اجتماعية شاملة للأطفال؛ والمساهمة في توفير المعارف وفي التعلم المؤسسي داخل المنظمات الشريكة؛ وإمداد المناقشات التي تُجرى على الصعيدين الوطني والدولي بالمعلومات عن توجيه الإيرادات المتأتية من استخراج المعادن نحو وضع لسياسات اجتماعية والاستثمار في الأطفال. وسوف تشمل المنشورات البحثية التي ستصدر في عام ٢٠١٥ تقارير قطرية وورقة توليفية.

٥ - الربط بين الحماية الاجتماعية وحقوق الإنسان

٢٦ - في أواخر عام ٢٠١٣، أطلق المعهد مشروعا لإذكاء الوعي بنهج للحماية الاجتماعية قائم على حقوق الإنسان، وتنمية القدرات على تنفيذه. وقد نفذ المشروع بداية بالتعاون مع المقررة الخاصة السابقة المعنية بالفقر المدقع وحقوق الإنسان، ماغدالينا سيبولفيدا، والذي يحظى الآن بدعم من حكومة فنلندا.

٢٧ - وقد أنشأ المعهد منتدى للموارد (www.unrisd.org/sp-hr) يوفر إرشادات عملية لراسمي السياسات العامة والممارسين والدعاة، فضلا عن ملتقى للمفكرين البارزين لاستكشاف التحديات المعقدة التي تواجه عملية وضع الحماية الاجتماعية موضع التنفيذ من منظور حقوقي. ويشتمل المنتدى على أربعة أقسام تضم: إطارا تفسيريا لنهج الحماية الاجتماعية القائم على حقوق الإنسان؛ ومستودعا للسوابق القضائية التي ناقشت فيها المحاكم الإقليمية والمحلية المسائل المتعلقة بالحماية الاجتماعية؛ وتعليقات الخبراء على المسائل الرئيسية؛ وموارد خارجية يمكن الحصول عليها بسهولة.

٦ - الهجرة والصحة في الصين

٢٨ - وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير اختتم المعهد مشروعه بشأن الهجرة والصحة في الصين. وقد نفذ المشروع بالمشاركة مع مركز السياسة المعنية بصحة المهاجرين في جامعة صن يات صن في غوانغزو بالصين وبتمويل من المجلس الطبي في الصين يهدف إلى إجراء تقييم شامل للتحديات الصحية المرتبطة بالهجرة الداخلية في الصين.

٢٩ - وجمع المعهد من خلال المشروع بين التحليل التجريبي من عدد من مجموعات البيانات وبين العمل المتعدد التخصصات في مجالات الصحة والعلوم الاجتماعية والسياسة العامة. وتناول عدة مسائل كانت مهملة، مثل التحليل الجنساني للهجرة والصحة؛ وتحليل الاقتصاد السياسي للجهات الفاعلة المشاركة في رسم سياسات الهجرة؛ والعمل المقارن في مجال الهجرة الدولية والصحة؛ وتحليل الهجرة العائدة.

٣٠ - وقد أصدر المعهد ومركز السياسة المعنية بصحة المهاجرين خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، تسع ورقات عمل باللغتين الإنكليزية والصينية.

٧ - إدراج الصحة في جميع السياسات

٣١ - في سياق شراكة قديمة العهد مع وزارة الشؤون الاجتماعية والصحة الفنلندية وبدعم مالي منها، دُعي المعهد إلى أن يشارك الوزارة في تحضيرها للمؤتمر العالمي الثامن المعني بتعزيز الصحة الذي استضافته حكومة فنلندا في حزيران/يونيه ٢٠١٣، وقام بالتركيز على إدراج الصحة في جميع السياسات.

٣٢ - وكان المعهد عضوا في اللجنة التوجيهية، ومشاركا في تحرير منشور بعنوان ''الصحة في جميع السياسات: استغلال الفرص وتنفيذ السياسات''. وقد صدر المنشور بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية والصحة، والمعهد الوطني للصحة والرعاية الاجتماعية، في فنلندا، ومع المرصد الأوروبي المعني بالنظم والسياسات الصحية. وأسهم باحثو المعهد بكتابة فصل عن ''الصحة والتنمية: التحديات التي تواجه إدراج الصحة في جميع السياسات والسبل إلى تحقيق ذلك في البلدان المنخفضة الدخل''. وشارك المعهد البعثة الدائمة لفنلندا لدى الأمم المتحدة في جنيف، في تنظيم احتفالية لتدشين المنشور أثناء الدورة السادسة والستين لجمعية الصحة العالمية في أيار/مايو ٢٠١٣.

باء - الشؤون الجنسانية

٣٣ - يؤثر كل من عدم المساواة والتمييز بين الجنسين والعنف الجنساني على جميع البلدان حول العالم، فهي عقبات كبرى تحول دون تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. ورغم التقدم المحرز، فإن المشاكل منتشرة وتحدث في العديد من السياقات انتكاسات في المكاسب التي تحققت في السابق. ويعد كل من العنف الجنساني والتمكين الاقتصادي للمرأة وتمثيلها السياسي، وآثار الأزمة والتقشف على الجنسين، وعدم المساواة في تقسيم العمل في مجال الرعاية، وجميعها من ضمن المسائل التي تتناولها حاليا أبحاث المعهد.

٣٤ - وسمعة التفوق التي يحظى بها المعهد في هذا المجال تتيح له فرصا متعددة للمشاركة في السياسة العامة. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، شارك موظفو المعهد في المناقشات المواضيعية المتعلقة بالشؤون الجنسانية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛ وقدموا عرضا عن الشؤون الجنسانية والعمل غير المدفوع الأجر في دورات مجلس حقوق الإنسان، وفي اجتماعات العديد من الهيئات الحكومية الدولية والوطنية والأكاديمية الأخرى. وقدم موظفو المعهد إسهامات فنية بشأن مجموعة واسعة من المواضيع المتعلقة بالشؤون الجنسانية لجهات منها اللجنة

المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) (بشأن الجنسين والتجارة والاستثمار)، وفي عمليات الاستعراض المتعلقة بالذكرى السنوية العشرين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة واعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين.

١ - فهم تغير السياسات في مجال المساواة بين الجنسين

٣٥ - لقد كان للبحث السابق الذي أعده المعهد بشأن الاقتصاد الاجتماعي والسياسي للرعاية، أثر كبير في تغير شروط المناقشة حول الرعاية في سياق التنمية. وأصبحت المسألة الآن تحتل مكانا بارزا في المناقشات التي تدور داخل منظومة الأمم المتحدة وبين الدول الأعضاء، وباتت موضوع بحث ودعوة مستمرين في أوساط الأكاديميين ومنظمات المجتمع المدني على الصعيد العالمي.

٣٦ - وثمة سؤال رئيسي منبثق عن البحث الذي أعده المعهد في وقت سابق يتعلق بالسبب في عدم اتخاذ إجراءات إضافية تشجع حدوث تغيير على مستوى السياسات العامة، رغم توافر أدلة مادية على وجود المشكلة والحلول الممكنة معاً. وتركزت شواغل أخرى على أسباب تناول مقرري السياسات لبعض المسائل ولا يفعل ذلك الآخرون واستكشاف العوامل التي تحدد وقت وسبب تغيير السياسات القائمة على المساواة بين الجنسين وسبب حدوثه.

٣٧ - وبدعم من مؤسسة فورد، بدأ المعهد في عام ٢٠١٣ ببحث كيفية إحداث تغيير في السياسة العامة لتعزيز حقوق المرأة. ويهدف هذا البحث إلى تحديد الظروف التي في ظلها تستطيع الجهات الفاعلة من غير الدول - بدءا بالمستوى المحلي وانتهاء بالمستوى عبر الوطني - أن تؤثر فعلاً في تغيير السياسة العامة، بالإضافة إلى عوامل يمكن أن تدعم عمليات التغيير في المعايير الاجتماعية التي تحيط بالعلاقات بين الجنسين. ويستكشف البحث أيضاً الطريقة التي يمكن من خلالها أن تؤثر طبيعة المسألة (سواء أكانت تتعلق بالعنف، أو الرعاية، أو المشاركة السياسية أو حقوق الميراث، على سبيل المثال) في هذه العمليات والنتائج.

٣٨ - وأُعد، في كل من إندونيسيا والصين والهند، بحث مقارن يركز على قضيتين احتشد حولهما في الآونة الأخيرة المدافعون عن حقوق المرأة، وهما - العنف ضد المرأة وحقوق العاملات المترليات المهاجرات. ويولى الاهتمام كذلك لمجموعتين من القضايا التي كانت فيها الدعوة والمطالبات إما أقل وضوحا (العمل في مجال الرعاية)، أو أكثر صعوبة (قانون الأسرة ووراثة الممتلكات).

٣٩ - ونشر المعهد على موقعه الشبكي موجز للمشروع ومقالة تحليلية عن دور المنظمات غير الحكومية الدولية في التأثير على تغيير السياسات الرامية إلى تحقيق العدل بين الجنسين.

وستصدر الاستنتاجات المستخلصة من المشروع في عام ٢٠١٥، لتغني بذلك المناقشات المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وإعمال حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين بفهم دقيق لعمليات التغيير الاجتماعي.

٢ - التأنيث والتحول الزراعي والعمالة الريفية

٤٠ - لا تزال العمالة تمثل المسار الرئيسي للتمكين الاقتصادي، ولكن تظل المرأة محرومة من الحصول على فرص العمل والتوظيف معاً. وقد وسّع العديد من البلدان النامية قطاعاتها للصادرات الزراعية متجاوزةً المحاصيل التقليدية لتتيح للنساء في أحيان كثيرة أشكالاً جديدة من العمل. وغير أنه يساء فهم الشروط التي بمقتضاها تُدمج المرأة في سلاسل الإمدادات الزراعية المذكورة، وما يترتب على ذلك من آثار على رفاههن ورفاه أسرهن.

٤١ - وبدأ المعهد في عام ٢٠١٤ العمل مع كل من جامعة بيرن (سويسرا)، وشركاء في بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ورواندا ونيبال على إجراء بحوث بشأن تأنيث الزراعة غير التقليدية وما لذلك من تأثير على المرأة. ويبحث المشروع في الآثار الجنسانية الناجمة عن ارتفاع الصادرات الزراعية غير التقليدية، وتسويق المنتجات الزراعية لتصديرها، في تلك البلدان الأربعة.

٤٢ - وسوف يتم تنفيذ هذا المشروع على مدى ست سنوات، بتمويل من البرنامج السويسري للأبحاث المتعلقة بالقضايا العالمية لأجل التنمية.

٣ - الأبعاد الجنسانية لتأمين سبل العيش في الأراضي الجافة: دراسة استطلاعية

٤٣ - في سياق الاهتمام المتزايد بالأبعاد الاجتماعية والبيئية المترابطة لتغير المناخ، طلبت حكومة قطر من المعهد في بادئ الأمر أن يضع مشروعا لبحث عن الأمن الغذائي والمائي في المناطق الجافة. وإدراكاً منه للاهتمام المحدود بالشؤون الجنسانية في هذه المناقشات، اقترح المعهد على مكتب بيجين التابع لمؤسسة فورد إجراء دراسة أولية بشأن إلى الأراضي الجافة في الصين.

٤٤ - ويتواصل العمل لتحديد المؤلفات والأدلة الموجودة وإجراء بحث تمهيدي والمشاركة في شبكةٍ من العلماء والممارسين والمنظمات غير الحكومية المشاركين في هذا العمل عند تقاطع القضايا البيئية (المياه والمناخ) وسبل العيش والقضايا الجنسانية في مناطق الصين الجافة. وسوف تعقد حلقةُ عمل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ بشأن النتائج الأولية، مما يؤدي إلى وضع تقرير نهائي وتقديم مقترح لإعداد المزيد من البحوث التي تتجاوز السياق الصيني.

جيم - الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة

١ - خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة

٤٥ - لقد انتهى المجتمع الإنمائي الدولي إلى القبول بأن الاستدامة تتطلب تحوّلات هامة في أنماط الإنتاج والاستهلاك والتوزيع، وتغييرات كبيرة في نظم الاستثمار والتكنولوجيا والإدارة. غير أنه في إطار المناقشات المتعلقة بالتنمية المستدامة، كثيراً ما تهمل الأبعاد الاجتماعية أو تُحوّل إلى قضايا تتعلق بفقر فئات معينة وضعفها وتهميشها.

٤٦ - والانتقال إلى برنامج التحول، كما ناقشته لجنة التنمية الاجتماعية في عام ٢٠١٣، ومثلما ورد في تطلعات خطة التنمية المستدامة، يتطلب رؤية ونهجاً يختلفان اختلافاً جوهرياً عن نظيريهما فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية. ويهدف البحث الذي يعده المعهد في هذا المضمار إلى تحسين فهم العوامل المؤثرة في النتائج غير المستدامة، وتحديد النُهج والسياسات البديلة التي تفضي إلى مسارات التنمية العادلة اجتماعيا والمستدامة إيكولوجياً. ويركز بوجه خاص على أوجه التقاطع والمعاوضة والتآزر بين الأبعاد الاجتماعية والبيئية والاقتصادية للتنمية.

٤٧ - وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، شارك المعهد في عمليات الأمم المتحدة الرامية إلى وضع نهج تحويلي. وفي عام ٢٠١٣، شارك شعبة السياسات والتنمية الاجتماعية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في صياغة مذكرة من الأمانة العامة عن ”الدوافع الاجتماعية للتنمية المستدامة“ (E/CN.5/2014/8) للدورة الثانية والخمسين للجنة التنمية الاجتماعية وساهم أيضا في فرع يتعلق بهذه المسألة المستجدة في تقرير الأمين العام ”التصدي للتحديات المستمرة والناشئة التي تعترض تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥ والحفاظ على مكاسب التنمية في المستقبل“ (E/2014/61) للاستعراض الوزاري السنوي لعام ٢٠١٤ الذي يجريه المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٤٨ - وتضمنت الأنشطة ذات الصلة، مشاركته بصفته عضواً من أعضاء الفريق الاستشاري المعني بموضوع معالجة أوجه عدم المساواة في المشاورة المواضيعية العالمية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛ والعروض المقدمة في جلسات الإحاطة التي يعقدها معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ لأعضاء الوفود والمسؤولين الحكوميين وفي سلسلة الحوارات الثانية التي ينظمها الأونكتاد في جنيف بشأن موضوع ”خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥: الطريق من بالي“؛ وكذلك العديد من المناسبات العامة والمحاضرات الأكاديمية. وقد أصدر المعهد سلسلة من ”الإحاطات لما بعد

عام ٢٠١٥'' ركزت على مواضيع بالغة الأهمية تتعلق بالسياسات ذات الصلة بالأبعاد الاجتماعية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٢ - الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

٤٩ - تقتضي خطة التنمية المستدامة اجتماعياً إعادة التفكير في العلاقة بين تنظيم النتائج الاقتصادية والاجتماعية والاستدامية. علما بأن الأزمات العالمية المتعددة، المقترنة بتزايد المخاوف من العواقب الاجتماعية والبيئية والإنمائية لنماذج التنمية التي تقودها السوق والشركات، قد ألهبت من جديد العزم على إجراء بحث عن السبل البديلة لتنظيم عمليات الاستهلاك والإنتاج والتوزيع التي يمكن أن تلبي الاحتياجات البشرية، وتحد من أوجه عدم المساواة، وتحقق الاستدامة البيئية.

٥٠ - ويشير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني إلى أشكال للإنتاج والتبادل ترمي إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية وتعزيز الرفاهية وبناء القدرة على التعافي والمساهمة في تحقيق الاستدامة من خلال التنظيمات والعلاقات القائمة على التعاون والترابط والتضامن.

٥١ - وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، شرع المعهد في إجراء تحقيق لفهم إمكانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وحدوده في المساهمة في أهداف التنمية المستدامة. وعُقد مؤتمر دولي بجنيف في أيار/مايو ٢٠١٣ عن إمكانات وحدود الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بالاشتراك مع منظمة العمل الدولية ودائرة الأمم المتحدة للاتصال مع المنظمات غير الحكومية، ضم ٣٠٠ مشارك كان منهم مقررو سياسات في الأمم المتحدة ومسؤولون حكوميون وأكاديميون وممثلون للمجتمع المدني وممارسون وناشطون في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

٥٢ - وكان من ضمن النتائج الرئيسية للمؤتمر إنشاء فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني والتي يتولى قيادتها كل من المعهد ومنظمة العمل الدولية. وقد حققت فرقة العمل زيادة هائلة في إبراز دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وفي الاهتمام به على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وفي عام ٢٠١٤، أصبحت فرقة العمل تضم ١٩ كيانا من كيانات منظومة الأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنحت أربع من شبكات المجتمع المدني العالمية مركز المراقب. وتولى المعهد تنسيق عملية إصدار ورقة موقف لفرقة العمل بشأن ''الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والتحدي الذي تواجهه التنمية المستدامة''، وإنشاء الموقع الشبكي (http://unsse.org).

٥٣ - وعلى سبيل متابعة نتائج المؤتمر، أصدر المعهد ورقة الإحاطة رقم ٥ في سلسلة ورقات الإحاطة التي يصدرها بشأن ''ما بعد عام ٢٠١٥''، بعنوان ''الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: طريق جديد نحو التنمية المستدامة''.

٥٤ - ويتجلى الاهتمام المتزايد بهذه المسألة في إنشاء الفريق الرائد الدولي المعني بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، الذي تشارك فيه البلدان والمناطق التالية: إكوادور وفرنسا وكولومبيا ولكسمبرغ والمغرب، مع كيبيك (كندا) بصفة مراقب. وقد عقد الفريق أول اجتماع له على هامش الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة. وشارك المعهد أيضا في العديد من الأنشطة والحوارات المتعلقة بالسياسات العامة، بما فيها تلك التي نُظمت مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية (وهي هيئة استشارية للاتحاد الأوروبي)؛ وفي اجتماع نظم بإشراف الرئاسة الإيطالية لمجلس الاتحاد الأوروبي؛ والمنتدى الاجتماعي الاقتصادي العالمي في سول؛ والمنتدى العالمي الثاني للتنمية الاقتصادية المحلية الذي نظمه البرنامج الإنمائي في البرازيل؛ والمؤتمر الدولي الخامس للشبكة الدولية المعنية بتعزيز التضامن الاجتماعي في الفلبين في عام ٢٠١٣.

ثالثا - بحوث للتغيير الاجتماعي: من الأفكار إلى الآثار

٥٥ - تتطلب ولاية المعهد منه أن تكون بحوثه ذات صلة بالسياسات العامة وأن يتناول مسائل ملحة تهم منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء. ويتطلب ذلك من المعهد أن يتفاعل مع مجموعة واسعة من الجهات المعنية، بحيث تتاح نتائج البحوث لفئات متعددة من المستفيدين من أجل أن تسترشد بها العمليات الوطنية والحكومية الدولية المتعلقة بالسياسات والجهود التي يضطلع بها المجتمع المدني في إطار الدعوة والمناقشات العلمية.

٥٦ - وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، أُعد تقييم لعمل المعهد بالنيابة عن الممولين الرئيسيين للمعهد. وقد أُقر في التقرير بجودة بحوث المعهد، وأهميتها للسياسات العامة، والطابع المميز لوضع جدول أعماله. وأبرز التقرير قدرة المعهد الاستثنائية على عقد الاجتماعات، وقدرته على التواصل مع الجهات المعنية المتعدّدة، وفائدة شبكاته ولا سيما مع الباحثين في جنوب الكرة الأرضية.

٥٧ - ومما تجدر الإشارة إليه بوجه خاص الاعتراف بأوجه التقدم في عمل المعهد في مجالي الاتصال والتوعية، مع تنفيذ استراتيجية جديدة، بما في ذلك الاستخدام المبتكر لوسائط التواصل الاجتماعي، والتنويع في أشكال النشر، وأنشطة التوعية والمشاركة الأخرى التي أبرزت صورة المعهد وزادت كثيرا من الاهتمام به.

٥٨ - وقد أصدر المعهد نشرة بعنوان ”بحوث للتغيير الاجتماعي: من الأفكار إلى الآثار“ من أجل اجتماع عقدته الجهات المعنية للمعهد بجنيف في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وتقدم هذه النشرة أهم الآثار الطويلة الأجل لأبحاث المعهد في شكل يسهّل الاطلاع عليها.

ألف - الاتصالات والتوعية والتأثير

٥٩ - خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، واصل المعهد كفالة إيصال أعماله إلى طائفة واسعة من الجهات الفاعلة المشارِكة في عمليات وممارسات وضع السياسات والتي يُسترشد برأيها لدى وضع تلك السياسات والممارسات. وقد تحققت إنجازات كبيرة على هذا الصعيد من خلال إدخال تجديد رئيسي على استراتيجية الاتصالات والتوعية الخاصة بالمعهد. وواصل المعهد الاضطلاع بطائفة من الأنشطة الابتكارية، إلى جانب أنشطته التقليدية، من أجل إتاحة بحوثه للجهات المعنية الرئيسية وجعلها في متناول تلك الجهات وملائمة لها، بهدف تعزيز وصولها إلى المجتمع العالمي وزيادة اهتمامه بها، وتعزيز المشاركة والتفاعل مع مختلف الجهات المعنية. وتشمل تلك الأنشطة تنويع أشكال منشوراته، وتعزيز استخدام وسائط التواصل الاجتماعي، وتنظيم الفعاليات، والمشاركة بصفة استشارية.

٦٠ - وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، قام المعهد بما يلي:

(أ) مواصلة تحقيق نواتج ذات مستوى رفيع، بما في ذلك كتابة ٣٣ ورقة بحثية؛ وإصدار ١٢ موجزا من مواجز السياسات وغيرها من المواجز؛ وإصدار خمسة مجلدات وكتب محررة؛ ونشر ٢٠ من المقالات الصحفية وفصول الكتب؛ ونشر ٧٥ مقالة تحليلية/تعليقا (انظر المرفق للاطلاع على قائمة المنشورات)؛

(ب) تعزيز استخدامه لأدوات الاتصالات الرقمية، وإطلاق تصميم جديد وحديث لموقع شبكي في عام ٢٠١٣، وإنتاج ٤٢ شريط فيديو و ٨١ بثا رقميا لملفات مسموعة و/أو مرئية، والدخول في طائفة من الحوارات ومنتديات النقاش الإلكترونية؛

(ج) توسيع نطاق التفاعل مع الجهات المعنية من خلال منتديات إلكترونية، تدمج إدماجاً تاماً استخدام فيسبوك ولينكيدإن وتويتر كقنواتٍ للمشاركة والوصول بانتظام إلى ما يزيد على ٣٠ ألف متابع عبر وسائل التواصل الاجتماعي؛

(د) العمل على تعزيز التفاعل المباشر فيما بين الجهات المعنية من خلال أكثر من ٣٥ مناسبة ينظمها أو يشارك في تنظيمها مع الشركاء، بما في ذلك مؤتمرات دولية كبيرة، واجتماعات جانبية تعقد خلال العمليات الحكومية الدولية، وحلقات عمل بحثية، وحلقات

دراسية عامة، توفّر منتديات متنوعة لمناقشات بالغة الأهمية بشأن قضايا التنمية الاجتماعية المعاصرة؛

(هـ) إصدار تسعة أعداد من نشرة إلكترونية لتقاسم نتائج البحوث وسائر المعلومات مع جمهور عريض (متاحة على الموقع الشبكي التالي: www.unrisd.org).

٦١ - وتتيح الفعاليات التي ينظمها المعهد المجال لعرض نتائج البحوث وإقامة حوار بين كيانات منظومة الأمم المتحدة والأوساط المعنية بالسياسات، والدوائر الأكاديمية، بشأن قضايا التنمية الاجتماعية المعاصرة. ويشترك المعهد بانتظام في استضافة أو تنظيم مناسبات مع شركاء منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني وممثلين للأوساط الأكاديمية والدول الأعضاء.

٦٢ - وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، شملت المناسبات التي نظمها المعهد: مؤتمرا للبحوث وحوارا بشأن السياسات العامة فيما يتعلق بالحوكمة الإقليمية للهجرة والحقوق الاجتماعية - السياسية؛ ومؤتمرا دوليا بشأن إمكانيات وحدود الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛ واجتماعا جانبيا في دورة للجنة التنمية الاجتماعية بشأن الاتجاهات الجديدة في السياسات الاجتماعية؛ وحلقات دراسية بشأن مجموعة واسعة من المواضيع (مثل السياسات الاجتماعية في إثيوبيا، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وجنوب آسيا، وكوستاريكا؛ وإصلاح نظام المعاشات التقاعدية، وصحة المهاجرين والتحضر الأخضر في الصين، والنهج القائم على حقوق الإنسان في الحماية الاجتماعية).

باء - المشاركة في مجال السياسات والتأثير

٦٣ - تجري إحدى القنوات المباشرة الهامة لتأثير بحوث المعهد عبر مشاركة موظفي البحوث في الأمم المتحدة وعمليات رسم السياسات الحكومية عن طريق أنشطة استشارية وتشاورية. وقد شمل ذلك تقديم إحاطات للمسؤولين الحكوميين ومسؤولي الأمم المتحدة، والمشاركة في اجتماعات الخبراء، ومجموعات أفرقة العمل، وأنشطة مماثلة، وتقديم إسهامات شفوية أو خطية أخرى، حسب الاقتضاء.

٦٤ - واضطلع موظفو المعهد بما يزيد على ١٧٥ نشاطاً استشارياً وتشاورياً في الفترة المشمولة بهذا التقرير، وذلك بالاشتراك مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء والأوساط الأكاديمية وفئات المجتمع المدني.

٦٥ - ومن الأمثلة على تلك الأنشطة المشارَكة في اجتماعات أفرقة الخبراء في: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية

والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وهيئة الأمم للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة).

٦٦ - وتبادل باحثو المعهد أيضا الخبرات بشأن طائفة من المواضيع مع حكومات، من بينها حكومات كل من بلجيكا وجمهورية كوريا وسويسرا والصين وفرنسا وفنلندا وليبريا وملاوي والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

جيم - أنشطة الذكرى السنوية الخمسين

٦٧ - في عام ٢٠١٣، احتفل المعهد بذكراه السنوية الخمسين حيث قام بتنظيم طائفة من المناسبات والأنشطة - في جنيف، في فضاءات إلكترونية. وإضافة إلى الأنشطة التي سبق وصفها في هذا التقرير تجدر الإشارة إلى ثلاث مبادرات إضافية يرد وصفها أدناه.

٦٨ - الجدول الزمني للمعهد (المتاح على الرابط: **www.unrisd.org/timeline**): يوفر الجدول الزمني للمعهد أداة مفيدة لاستعراض خمسة عقود من البحث في مجال التنمية الاجتماعية. ويتناول ستة مواضيع رئيسية، هي: السياسة الاجتماعية ومؤشرات التنمية؛ والتماسك الاجتماعي والنزاع والهجرة؛ والأمن الغذائي والتنمية الزراعية والتنمية المستدامة؛ والديمقراطية والمجتمع المدني والمشارَكة؛ والأبعاد الجنسانية للتنمية؛ والأسواق والأعمال التجارية والمجتمع.

٦٩ - سلسة من أهم أعمال المعهد البحثية - تضم سلسلة من ثلاثة مجلدات عن أهم أعمال المعهد البحثية مقالاتٍ مختارة من ٥٠ عاما من جهود المعهد البحثية. تُبرز بعض أكثر بحوث المعهد تأثيراً وريادةً، مع إظهار ملاءمتها للمناقشات الراهنة بشأن التنمية. وستُنشر المجلدات الثلاثة، في عام ٢٠١٥ عن المواضيع التالية: السياسة الاجتماعية والتنمية الشاملة للجميع، والأبعاد الجنسانية للتنمية، والتنمية المستدامة اجتماعيا.

٧٠ - مبادرة ''رؤى التغيير'' - دعا المعهد مفكرين مبدعين من جميع أنحاء العالم لتقديم أعمال فنية تُبرز القيم والمواضيع والقضايا الرئيسية للتنمية الاجتماعية. وتلقى المعهد ما يزيد على ١٥٠ عملا فنيا، مع فوز أعمال واردة من إسبانيا وجمهورية إيران الإسلامية ومن فنان هندي مقيم في دبي.

٧١ - وفي عام ٢٠١٤، أطلق المعهد سلسلة من مقالات تحليلية لدارسين شبّانٍ يعملون في مجال مسائل التنمية الاجتماعية على مستوى الدراسات وكان الهدف من السلسلة هو إتاحة

الفرصة لهم لعرض أبحاثهم في منتدى عالمي. وقد تمخضت دعوة مفتوحة إلى تقديم بحوث تتناول موضوع الصناعات الاستخراجية والتنمية التي قاطرتها المعادن عن ورود ما يزيد على ٧٠ بحثا. ونال المراتب الأولى والثانية فائزون من ألمانيا وتركيا والجمهورية التشيكية وجنوب أفريقيا والسويد وغانا والهند وهولندا. وجميع تلك المقالات التحليلية منشورة على الموقع الشبكي للمعهد.

رابعا - مسائل مؤسسية

ألف - الإدارة والموظفون

٧٢ - حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، كان ما مجموعه ١٠ موظفين يعملون بموجب عقود في المعهد بجنيف، ومنهم المدير وأربعة من منسقي البحوث وثلاثة موظفين في مجال الاتصالات والتوعية وموظفان اثنان للإدارة والدعم.

٧٣ - وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، تقاعد بيتر أوتنغ، نائب المدير وكبير منسقي البحوث لبرنامج التنمية المستدامة، بعد ٢٣ عاما من الخدمة في المعهد. ونُقلت شهرا رضوي، كبيرة منسقي البحوث لبرنامج القضايا الجنسانية، إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

٧٤ - وانضمّ منسقان جديدان للبحوث إلى المعهد في عام ٢٠١٤، وهما: فاليريا إسكيفيل (الأرجنتين) لبرنامج الشؤون الجنسانية، وباسكال فان غريثويسين (سويسرا) لبرنامج التنمية المستدامة. وإضافة إلى ذلك، تلقى المعهد الدعم من سويسرا من أجل خبير (أندريا كوفمان) للعمل في مجال الشؤون الجنسانية، ومن ألمانيا من أجل موظف فني مبتدئ (دونيا كراوس) للاشتغال بموضوع الأبعاد الاجتماعية لتغير المناخ.

٧٥ - وتتلقى مشاريع المعهد الدعم من باحثِين مبتدئِين يوظَّفون بصفة استشاريين: ففي الفترة المشمولة بهذا التقرير قام ١١ من محللي البحوث بالمساعدة وسبعة استشاريين بالدعم لأنشطة الاتصالات وجمع الأموال. واستفاد المعهد أيضا من دعم ٢٨ متدربا داخليا خلال هذه الفترة.

٧٦ - وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير استضاف المعهد ثمانية زملاء باحثين زائرين. ويقضي الزملاء الباحثون عادة شهرين إلى ستة أشهر في متابعة أبحاثهم الخاصة ويساهمون أيضا في الوقت ذاته في مسائل ذات صلة ببرنامج عمل المعهد.

باء - الحوكمة والمجلس

٧٧ - اجتمع مجلس المعهد في جنيف يومي ١٤ و ١٥ آذار/مارس ٢٠١٣ ويومي ١٠ و ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٤.

٧٨ - وتغيَّر تشكيل المجلس خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. فبعد ست سنوات في عضوية المجلس، انتهت عضوية كل من بيتر برانت إيفانز، وروزالينـد آيبن، وآنّيكا سوندين، وزينيبيفوركي تاديسي، في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣.

٧٩ - وانتهت المدة الأولى لعضوية كل من بينا أغاروال، وإيفيلينا دانيينو، وجوليا سزالاي في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣؛ وقد أكّد المجلس الاقتصادي والاجتماعي إعادة تعيينهن مدة سنتين أخريين، حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥. ولم يسعَ يسيم أرات - باموك، الذي انتهت مدة عضويته، إلى إعادة تعيينه.

٨٠ - وقُدمت أسماء خمسة أعضاء جدد للمجلس إلى لجنة التنمية الاجتماعية خلال دورتها الحادية والخمسين هم: جيمي و. أديسينا (نيجيريا)؛ وآصف بيات (الولايات المتحدة الأمريكية)؛ وديفيد هولم (المملكة المتحدة)؛ ويواكيم بالمه (السويد)؛ وأونالينا سيلولواني (بوتسوانا). وأكّد المجلس الاقتصادي والاجتماعي لاحقا، في دورته السابعة والأربعين المعقودة في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٣، تعيين اللجنة لهم.

٨١ - وكان أحد التحديات الرئيسية التي تواجه المجلس خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير تتعلق بعملية إدارة التغيير التي تهدف إلى إنشاء كيان ''معرفي'' موحد تابع للأمم المتحدة. وكان يُتوقع دمج مقترح، لو نُفِّذ، أن تترتب عليه آثار عميقة بالنسبة إلى حوكمة المعهد وولايته. وعلى الرغم من المناقشات المطولة، فإن مقترحات التوحيد التي قدمها فريق إدارة التغيير لم تحظ بمساندة مجلس إدارة المعهد أو مؤسسات البحوث الأخرى، وهي ليست قيد التنفيذ في الوقت الراهن. وما زالت التكاليف الباهظة التي يتكبدها من حيث الوقت المهدر وفرص التمويل الضائعة تشكل مصدر قلق كبير لمجلس المعهد وقيادته.

جيم - تقييم مستقل للمعهد للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣

٨٢ - في الفترة المشمولة بهذا التقرير، أُعد تقييم لأثر بحوث المعهد وعمله بتكليف من وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، وبالاشتراك مع الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، وهما جهتان مانحتان رئيسيتان للمعهد. وتدل النتائج الأولية على القيمة التي تعلقها على بحوث المعهد طائفةٌ واسعة من الجهات المعنية في الأمم المتحدة والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني. ويركز التقييم، الذي يغطي الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٣، تركيزا كبيرا على

أثر بحوث المعهد وعلى ما لبحوث المعهد من ”قيمة لقاء المال“. وقد تشاور فريق التقييم، الذي تم تكليفه من خلال طرح مناقصة، مع العديد من شركاء المعهد البحثيين ومع المستفيدين من بحوثه والجهات المعنية الأخرى. وفي وقت كتابة هذا التقرير، تقوم وزارة التنمية الدولية بوضع اللمسات الأخيرة على التقرير للنشر العام. وسيعقب ذلك رد من إدارة المعهد.

دال - التقرير المالي

٨٣ - لا يتلقى المعهد أية أموال من الميزانية العامة للأمم المتحدة، فهو يمول كليا من التبرعات المقدمة من الحكومات ومؤسسات البحث وهيئات ومنظمات منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات أخرى.

٨٤ - ويُقدَّر مجموع إيرادات المعهد (باستثناء الإيرادات المتنوعة) للفترة المشمولة بهذا التقرير بمبلغ ٠١٨ ٦٧٨ ٥ دولارا. أما مجموع النفقات فيُقدَّر بمبلغ ٠٠٠ ٣٠٠ ٦ دولار.

٨٥ - وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، تلقى المعهد تمويلا مؤسسيا (غير مخصص) بمبلغ إجمالي مقداره ٣٤٣ ٠٠٧ ٤ دولارا، أتى منه مبلغ ٤٠٠ ١٠٧ ٣ دولار من الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، ومبلغ ٠٠٠ ٤٠٠ دولار من فنلندا، ومبلغ ٩٤٣ ٤٩٩ دولارا من سويسرا. وانتهى في عام ٢٠١٣ اتفاق متعدد السنوات للتمويل من المملكة المتحدة (وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة).

٨٦ - ويعتمد المعهد اعتمادا كبيرا على الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، لتمويل التكاليف المؤسسية وأنشطته الرئيسية. وتنتهي مدة الاتفاق التمويلي المتعدد السنوات المبرم مع الوكالة بنهاية عام ٢٠١٤ حيث يجري النظر في تمديده لمدة سنتين (٢٠١٥-٢٠١٦) وقت كتابة هذا التقرير.

٨٧ - وفي عام ٢٠١٤، وقّع المعهد اتفاقا مدته ثلاث سنوات مع الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون تبلغ قيمته ٠٠٠ ٧٥٠ فرنك سويسري (حوالي ٠٠٠ ٨٠٠ دولار) من أجل دعم أنشطة المعهد البرنامجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦.

٨٨ - وقُدِّمت طلبات لتجديد المساهمات السنوية من فنلندا (وزارة الشؤون الاجتماعية والصحة)، ومن سويسرا (وزارة الخارجية الاتحادية). وتتواصل المناقشات مع بلدان أخرى لإبرام اتفاقات متعددة السنوات تضمن استقرار المعهد مستقبلا.

٨٩ - وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، بلغ مجموع ما ورد من أموال (المشاريع) المخصصة ما قيمته ٦٧٥ ٦٧٠ ١ دولارا. وإضافة إلى الأموال المشار إليها أعلاه، قدمت السويد مبلغ ٨٣١ ٧٤٠ دولارا للمشروع المعنون، اتجاهات جديدة في السياسات الاجتماعية. وقدمت فنلندا (وزارة الشؤون الخارجية) دعما إضافيا للعمل في مجال حقوق الإنسان والحماية الاجتماعية. وقُدمت أموال أخرى من الوكالة الكورية للتعاون الدولي، ووزارة الصحة في البرازيل، والعديد من هيئات ومنظمات منظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات، والمنظمات غير الحكومية (انظر الجدول أدناه).

٩٠ - وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، قدمت حكومة ألمانيا للمعهد موظفا فنيا مبتدئا (تغير المناخ) للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦. وأعارته الحكومة السويسرية خبيرا في الشؤون الجنسانية للفترة نفسها. ويقدّم مكتب الأمم المتحدة في جنيف للمعهد مساهمات عينية من خلال تخصيص حيز للمكاتب.

مصادر التمويل، ٢٠١٣-٢٠١٤

(بدولارات الولايات المتحدة)

الجهة المانحة	المبلغ
البلدان	
البرازيل، وزارة الصحة/مستشفى دو كوراكو	١٣٠ ٠٠٠
فنلندا، وزارة الشؤون الخارجية	١٠٦ ٤٠٠
فنلندا، وزارة الشؤون الاجتماعية والصحة	٤٠٠ ٠٠٠
جمهورية كوريا، الوكالة الكورية للتعاون الدولي	٧٣ ٠٠٠
السويد، الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي	٣ ٨٤٨ ٢٣١
سويسرا، وزارة الخارجية الاتحادية	٢١٦ ٨١٧
سويسرا، الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون	٢٨٣ ١٢٦
منظومة الأمم المتحدة	
منظمة العمل الدولية	٣٣ ٠٥٨
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	١٣ ٦٥٠
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	٣٩ ٩٨٠
منظمة الأمم المتحدة للطفولة	٦٥ ٠٠٠
مؤسسات البحث وغيرها من جهات التمويل	
المجلس الصيني للتعاون الدولي في مجال البيئة والتنمية	٣٧ ٨٥١
مؤسسة فورد	٣٩٨ ٦٦٠

الجهة المانحة	المبلغ
منظمة ''هيفوس'' (HIVOS) الدولية	٢٥ ٥٤٣
مؤسسة روزا لكسمبرغ	٦ ٧٠٢
المجموع	٥ ٦٧٨ ٠١٨

هاء — المشاورات عن مستقبل المعهد

٩١ - لا تزال الظروف اللازمة لحشد الموارد وضمان استقرار المعهد في المستقبل تتسم بالصعوبة. وقام كثيرون من مانحي المعهد التقليديين بتخفيض التمويل غير المخصص أو إنهائه. ويشكل هذا الانخفاض المستمر في تمويل البحوث والتمويل المؤسسي بوجه عام تحدياً مستمرا لاستدامة الأنشطة الأساسية للمعهد.

٩٢ - وفي إطار الجهود الجارية الرامية إلى مواجهة هذه التحديات، أجرى المعهد مشاورة مع الجهات المعنية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وكان الاجتماع مناسبة لالتقاء قرابة ٣٠ جهة معنية رئيسية، من بينها ممثلون عن الوكالات المانحة الوطنية والحكومات وهيئات ومنظمات منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني، علاوة على أعضاء مجلس المعهد.

٩٣ - وكان الغرض من الاجتماع إجراء مشاورات بشأن الأولويات الاستراتيجية للمعهد، وتوجهات خطته البحثية المقبلة، ومصادر التمويل المحتملة اعتبارا من عام ٢٠١٥، وتعزيز الدعم المقدَّم من المانحين الفعليين أو المحتملين من أجل أمن المعهد المالي.

٩٤ - وطُرحت مقترحات لمساعدة المعهد على حشد الدعم من قِبَل مجموعة واسعة من الجهات المعنية، وتعزيز مواطن قوة المعهد وزيادة تسليط الضوء عليه وترسيخ أهميته. وشملت هذه المقترحات التفاعل على نحو أوثق مع عمل لجنة التنمية الاجتماعية، لا سيما فيما يتعلق بالموضوع ذي الأولوية الحالي، الذي بدأ المعهد بالفعل مناقشة بشأنه مع مكتب اللجنة، والتعاون على نحو أوثق مع الدول الأعضاء في جنوب الكرة الأرضية، بما في ذلك الاقتصادات الناشئة، من أجل تعزيز استجابة وجدوى بحوث المعهد لشواغلها.

المرفق

المنشورات في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤

الكتب والمجلدات المحررة

Hujo, Katja. *Reforming Pensions in Developing and Transition Countries*. Basingstoke, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland: Palgrave Macmillan, 2014.

Leppo, Kimmo, and others, eds. *Health in All Policies: Seizing Opportunities, Implementing Policies*. (Helsinki: Ministry of Social Affairs and Health, Finland, 2013.

Martinez Franzoni, Juliana and Diego Sánchez-Ancochea. *Good Jobs and Social Services: How Costa Rica Achieved the Elusive Double Incorporation*. Basingstoke, United Kingdom: Palgrave Macmillan, 2013.

Utting, Peter and José Carlos Marques, eds., *International Political Economy Classics: Corporate Social Responsibility and Regulatory Governance — Towards Inclusive Development?* Basingstoke, United Kingdom: Palgrave Macmillan, 2013.

Yi, Ilcheong and Thandika Mkandawire, eds., *Learning from the South Korean Developmental Success: Effective Development Cooperation and Synergistic Institutions and Policies*. Basingstoke, United Kingdom: Palgrave Macmillan, 2014.

مقالات المجلات وفصول الكتب

Cook, Sarah. Rescuing social protection from the poverty trap: new programmes and historical lessons. In *Social Protection in Developing Countries: Reforming Systems*, Katja Bender, Markus Kaltenborn and Christian Pfleiderer, eds. London: Routledge, 2013.

Cook, Sarah. Review of new frontiers in feminist political economy. *Gender and Development*, vol. 22, No. 3 (2014).

Cook, Sarah and Esuna Dugarova. Rethinking social development for a post-2015 world. *Development*, vol. 57, No. 1 (2014).

Cook, Sarah and Jonathan Pincus. Poverty, inequality and social protection in Southeast Asia: an introduction. *Journal of Southeast Asian Economies*, vol. 31, No. 1 (2014).

Cook, Sarah and Xiao-yuan Dong. Women's paid work and unpaid care responsibilities in China. In *Reducing Inequalities: A Sustainable Development Challenge*, Rémi Genevey, Rajendra K. Pachauri and Laurence Tubiana, eds. A Planet for Life. New Delhi: TERI Press, 2013.

Esquivel, Valeria. What is a transformative approach to care, and why do we need it? *Gender and Development*, vol. 22, No. 3 (2014).

Heitz Tokpa, Katharina, Andrea Kaufmann and Franzisca Zanker. Der Ebola-Ausbruch im Vergleich: Liberia und Côte d'Ivoire. *GIGA Focus*, No. 9, 2014.

Hujo, Katja. Financing social and labour market policies in times of crisis and beyond. In *The Twin Challenge of Reducing Poverty and Creating Employment*. United Nations publication. ST/ESA/342.

Matheï, Marie-Adélaïde. Review of *The Heretic's Guide to Global Finance: Hacking the Future of Money*, by Brett Scott. *International Journal of Community Currency Research*, vol. 18, 2014.

Nadine Van Dijk. Can't buy me happiness: how voluntary simplicity contributes to subjective wellbeing. *Bath Papers in International Development and Well-being*, Working Paper, No. 29. Bath: University of Bath, Centre for Development Studies, 2014.

Razavi, Shahra. Addressing/reforming care, but on whose terms? In *New Frontiers in Feminist Political Economy*, Shirin Rai and Georgina Waylen, eds. London: Routledge, 2013.

_____. Households, families, and social reproduction. In *The Oxford Handbook of Gender and Politics*, Georgina Waylen, and others, eds. Oxford: Oxford University Press, 2013.

_____. Review of *Gender and Agrarian Reforms*, by Susie Jacobs. *Journal of Agrarian Change*, vol. 13, No. 3 (2013).

Sepúlveda Carmona, Magdalena. Alternatives to austerity: a human rights framework for economic recovery. In *Economic and Social Rights after the Global Financial Crisis*, Aoife Nolan, ed. Cambridge: Cambridge University Press, 2014.

Sepúlveda Carmona, Magdalena, and Kate Donald. What does care have to do with human rights? Analysing the impact on women's rights and gender equality. *Gender and Development*, vol. 22, No. 3 (2014).

Urban, Frauke, Giles Mohan and Sarah Cook. China as a new shaper of international development: the environmental implications. *Environment, Development and Sustainability*, vol. 15, No. 2 (2013).

_____. Linking social policy, migration and development in a regional context: the case of sub-Saharan Africa. *Regions and Cohesion*, vol. 3, No. 3 (2013).

Utting, Peter. CSR and equality. In *Corporate Social Responsibility: Readings and Cases in a Global Context*, Andrew Crane, Dirk Matten and Laura Spence, eds. London: Routledge, 2013.

_____. Multistakeholder engagement in institution building: assessing the pros and cons. In *International Business and Sustainable Development*, Rob van Tulder, Alain Verbeke and Roger Strange, eds. Rotterdam: Partnerships Resource Centre, 2013.

_____. Pathways to sustainability in a crisis-ridden world. In *Reducing Inequalities: A Sustainable Development Challenge*, Rémi Genevey, Rajendra K. Pachauri and Laurence Tubiana, eds. A Planet for Life. New Delhi: TERI Press, 2013.

مواجز المعهد عن البحوث والسياسات والمشاريع

United Nations Research Institute for Social Development. An anti-development model? Overcoming obstacles to domestic resource mobilization in Zimbabwe. *Project Brief*, No. 6, December 2013.

_____. Combating poverty and inequality. *Beyond 2015 Brief*, No. 1, February 2013.

_____. Contestation and social change: the politics of domestic resource mobilization in Bolivia. *Project Brief*, No. 7, December 2013.

_____. Elites, ideas and the challenge of the double incorporation: the case of Costa Rica. *Research and Policy Brief*, No. 18, February 2014.

_____. Inequalities and the post-2015 development agenda. *Beyond 2015 Brief*, No. 2, February 2013.

_____. Mobilizing domestic revenues in aid-dependent Uganda. *Project Brief*, No. 8, December 2013.

_____. New directions in social policy. *Project Brief*, No. 4, October 2013.

_____. Potential and limits of social and solidarity economy. *Event Brief*, No. 1, August 2013.

_____. Social policy and employment: rebuilding the connections. *Beyond 2015 Brief*, No. 3, February 2013.

_____. Social drivers of sustainable development. *Beyond 2015 Brief*, No. 4, February 2014.

_____. Social and solidarity economy: a new path to sustainable development. *Beyond 2015 Brief*, No. 5, March 2014.

_____. When and why do States respond to women's claims? Understanding gender-egalitarian policy change in Asia. *Project Brief*, No. 5, November 2013.

ورقات المعهد العرضية والبحثية وورقات العمل

Amsden, Alice. *Securing the Home Market: A New Approach to Korean Development*. Research Paper, No. 2013-1. Geneva: United Nations Research Institute for Social Development, 2013.

Arellano-Yanguas, Javier, and Andrés Mejía-Acosta. Extractive industries, revenue allocation and local politics. Working Paper, No. 2014-4. Geneva: United Nations Research Institute for Social Development, Swiss Agency for Development and Cooperation and Institute of Development Studies, 2014.

Bhushan, Aniket, and Yiagadeesen Samy. Fiscal capacity and aid allocation: domestic resource mobilization and foreign aid in developing countries. Working Paper, No. 2014-7. Geneva: United Nations Research Institute for Social Development, 2014.

Chamchan, Chalermpol, Win-kit Chan and Sureeporn Punpuing. A longitudinal study of migration and health: empirical evidence from Thailand and its implications, Working Paper, No. 2014-9. Geneva: United Nations Research Institute for Social Development and Sun Yat-sen Center for Migrant Health Policy, 2014.

Chen, Chuanbo, and others. Coming home: the return of migrant workers with illness or work-related injuries in China's Hubei and Sichuan provinces. Working Paper, No. 2014-5. Geneva: United Nations Research Institute for Social Development and Sun Yat-sen Center for Migrant Health Policy, 2014.

Chiweshe, Manase Kudzai. *Understanding Social and Solidarity Economy in Emergent Communities: Lessons from Post-Fast Track Land Reform Farms in Mazowe, Zimbabwe*. Occasional Paper, No. 1. Geneva: United Nations Research Institute for Social Development, 2014.

Coraggio, José Luis. *La Presencia de la Economía Social y Solidaria y su Institucionalización en América Latina*. Documento Ocasional, No. 7. Geneva: United Nations Research Institute for Social Development, 2014.

Dash, Anup. *Toward an Epistemological Foundation for Social and Solidarity Economy*. Occasional Paper, No. 3. Geneva: United Nations Research Institute for Social Development, 2014.

Deux Marzi, María Victoria. *La Consolidación de las Iniciativas de Economía Social y Solidaria: Alcances y Desafíos — Aproximación a Partir del Análisis de Procesos de*

Recuperación de Empresas de Argentina. Documento Ocasional, No. 8. Geneva: United Nations Research Institute for Social Development, 2014.

Dinerstein, Ana Cecilia. *The Hidden Side of Social and Solidarity Economy: Social Movements and the "Translation" of SSE into Policy (Latin America)*. Occasional Paper, No. 9. Geneva: United Nations Research Institute for Social Development, 2014.

Fine, Ben. The continuing enigmas of social policy. Working Paper, No. 2014-10. Geneva: United Nations Research Institute for Social Development, 2014.

Goldboom, Tabea. An instrument for social protection and climate change adaptation? The politics of implementing agricultural microinsurance in Bolivia. Working Paper, No. 2013-1. Geneva: United Nations Research Institute for Social Development, 2013.

Gransow, Bettina, and others. Chinese migrant workers and occupational injuries: a case study of the manufacturing industry in the Pearl River Delta. Working Paper, No. 2014-1. Geneva: United Nations Research Institute for Social Development and Sun Yat-sen Center for Migrant Health Policy, 2014.

Holdaway, Jennifer. Environment, health and migration: towards a more integrated analysis. Working Paper, No. 2014-3. Geneva: United Nations Research Institute for Social Development and Sun Yat-sen Center for Migrant Health Policy, 2014.

Hujo, Katja, and Mariana Rulli. *The Political Economy of Pension Re-Reform in Chile and Argentina: Toward More Inclusive Protection*. Research Paper, No. 2014-1. Geneva: United Nations Research Institute for Social Development, 2014.

Kraemer, Alexander, and others. Burden of disease in China: contrasting disease burden patterns of the general and the migrant workers populations. Working Paper, No. 2014-11. Geneva: United Nations Research Institute for Social Development and Sun Yat-sen Center for Migrant Health Policy, 2014.

Lavers, Tom. Conflicting priorities in the promotion of gender equality in Ethiopia: uneven implementation of land registration and the impact on women's land rights. Working Paper, No. 2014-2. Geneva: United Nations Research Institute for Social Development, 2014.

Ling, Li, and others. Two decades of research on migrant health in China: a systematic review — lessons for future inquiry. Working Paper, No. 2014-8. Geneva: United Nations Research Institute for Social Development and Sun Yat-sen Center for Migrant Health Policy, 2014.

MacGregor, Susanne. Welfare: theoretical and analytical paradigms. Working Paper, No. 2014-13. Geneva: United Nations Research Institute for Social Development, 2014.

Madhoo, Yeti Nisha and Shyam Nath 2013. *Ethnic Diversity, Development and Social Policy in Small States: The Case of Mauritius*. Research Paper, No. 2013-2. Geneva: United Nations Research Institute for Social Development, 2013.

Marques, Joana S. *Social and Solidarity Economy: Between Emancipation and Reproduction*. Occasional Paper, No. 2. Geneva: United Nations Research Institute for Social Development, 2014.

Morais, Leandro Pereira. *Estrategias de Supervivencia y Elaboración de Políticas Públicas: El Papel de la Economía Social y Solidaria en Latinoamérica y la Contribución de Brasil hacia la Construcción de Políticas Emancipadoras*. Documento Ocasional, No. 4. Geneva: United Nations Research Institute for Social Development, 2014.

Prasad, Naren, Nicola Hypher and Megan Gerecke. *Seeing Big: Transformative Social Policies in Small States*. Research Paper, No. 2013-3. Geneva: United Nations Research Institute for Social Development, 2013.

Prügl, Elisabeth, Shahra Razavi and Fenneke Reysoo. *Gender and Agriculture after Neoliberalism?* Geneva: United Nations Research Institute for Social, 2013.

Ringen, Stein, and Kinglun Ngok. What kind of welfare state is emerging in China? Working Paper, No. 2013-2. Geneva: United Nations Research Institute for Social Development, 2013.

Saguier, Marcelo, and Zoe Brent. *Regional Policy Frameworks of Social Solidarity Economy in South America*. Occasional Paper, No. 6. Geneva: United Nations Research Institute for Social Development, 2014.

Servet, Jean-Michel. *Monnaie complémentaire versus microcrédit solidaire et tontines: contribution comparée à un développement solidaire local*. Document occasionnel, No. 5. Geneva: United Nations Research Institute for Social Development, 2014.

Tucker, Joseph D., and others. The influence of migration on the burden of and response to infectious disease threats in China: a theoritically informed review. Working Paper, No. 2013-3. Geneva: United Nations Research Institute for Social Development and Sun Yat-sen Center for Migrant Health Policy, 2013.

Ulriksen, Marianne S., and Mesharch W. Katusiimeh. The history of resource mobilization and social spending in Uganda. Working Paper, No. 2014-6. Geneva: United Nations Research Institute for Social Development, 2014.

Utting, Peter, Nadine van Dijk and Marie-Adélaïde Matheï. *Social and Solidarity Economy: Is There a New Economy in the Making?* Occasional Paper, No. 10. Geneva: United Nations Research Institute for Social Development, 2014.

Van Zeeland, Angelique J.W.M. *The Interaction between Popular Economy, Social Movements and Public Policies: A Case Study of the Waste Pickers' Movement*. Occasional Paper, No. 11. Geneva: United Nations Research Institute for Social Development, 2014.

Zheng, Zhenzhen, Ciyong Lu and Liming Lu. Reproductive health and access to services among rural-to-urban migrants in China. Working Paper, No. 2013-4. Geneva: United Nations Research Institute for Social Development and Sun Yat-sen Center for Migrant Health Policy, 2013.

Zhu, Yapeng, Kinglun Ngok and Wenmin Li. Policy actors and policy making for better migrant health in China: from a policy network perspective. Working Paper, No. 2014-12. Geneva: United Nations Research Institute for Social Development and Sun Yat-sen Center for Migrant Health Policy, 2014.